

خامسا- تطبيق خطة تطوير الحقل أو التعديلات الجارية عليها عند اعتمادها من الهيئة المختصة وقرارها من المجلس.

سادسا- تقديم خطة لترك النكليف، الى المجلس قبل (2) سنتين في الأقل من انتهاء الإنتاج المخطط.

سابعا- تعويض الأطراف المتضررة عن أية خسارة أو ضرر ناتج عن القيام بالعمليات البترولية وفق القانون.

ثامنا- إعطاء الأفضلية للوزارة في تملك النفط أو الغاز المنتج ونقله عبر الأنابيب وفق الترتيبات و الشروط التي يتم الاتفاق عليها مع الوزارة.

تاسعا- تقديم الدعم للمؤسسات العراقية لاعداد الأبحاث ونشاطات التطوير المتعلقة بالعمليات البترولية.

عاشرا- تزويد الوزارة مجانا البيانات التي تم جمعها من خلال العمليات البترولية وفق أحكام هذا القانون والانظمة البترولية.

المادة 23-

- على شركة النفط الوطنية العراقية وحاملي تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج مراعاة ما يأتي :
- اولا- اعطاء الأفضلية في الشراء واستخدام المنتجات والخدمات العراقية على اساس المنافسة من حيث السعر والجودة والكميات المطلوبة والأزمان المقررة .
- ثانيا- استخدام العراقيين من ذوي الخبرة ممن يتمتعون بالمؤهلات اللازمة، وتدريبهم.
- ثالثا- العمل على زيادة الأبحاث و فرص التدريب والتطوير ونقل التكنولوجيا إلى العراقيين والمؤسسات العراقية فيما يتعلق بجميع مراحل العمليات البترولية بما في ذلك الإدارة .
- رابعا- تشجيع العمل المشترك وتنمية الائتلافات .

المادة 24-

- اولا- تلتزم شركة النفط الوطنية العراقية و حاملي التراخيص عند قيامهم بأدارة العمليات البترولية بما يأتي :

- أ- مراعاة التشريعات ذات العلاقة بحماية البيئة ومنع تلوثها.
- ب- الامتثال لمعايير الإدارة البيئية المنصوص عليها في القوانين النافذة .

- ج- عدم وقوع ضرر أو تدمير بيئي نتيجة العمليات البترولية .
- د- تقديم تقرير عن حجم التأثير البيئي لكل عملية بترولية والتدابير التي يمكن ان تخفف من ذلك التأثير إلى الجهات المعنية لإقرارها .
- هـ- إشعار الوزارة والجهات المعنية الاخرى فوراً عن اي حالة طوارئ أو حادث يؤثر على البيئة.
- و- التحكم بتدفق ومنع تسرب أو فقدان البترول الذي تم اكتشافه أو إنتاجه ضمن منطقة التعاقد وتقديم التقارير الى الهيئة المختصة في شأن كمية التدفق العرضي والتشغيلي والتسرب الناتج عن العمليات البترولية .
- ز- عدم الإضرار بالمكامن البترولية .
- ح- عدم تدمير الاراضي او الاشجار او المحاصيل الزراعية او المباني او البنى التحتية الاخرى.
- ط- تنظيف المواقع بعد انتهاء التكليف وإغلاق العمليات البترولية ومراعاة متطلبات إعادة تأهيل البيئة.
- ي- اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لضمان سلامة العاملين.
- ك- تعويض المتضررين من أنشطة العمليات البترولية وفق القانون.
- ل- التخلص من الماء الملوث والفضلات البترولية بموجب الأساليب المعتمدة والإغلاق الآمن لجميع الابار الفحسية والآبار الاخرى قبل تركها .
- ثانيا- مع عدم الاخلال بأي عقوبة ينص عليها القانون ، يلزم من يخالف احكام الفقرات المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة باداء التعويض وفقاً للتشريعات النافذة والمعايير الدولية .

الفصل الثالث

توحيد التطوير والإنتاج في الحقول المشتركة

المادة 25-

- أولاً- أ- يتم التطوير والتشغيل بالتضامن في حالة اكتشاف حقل بترولي يقع في أكثر من منطقة تعاقد ، تبعا لاتفاقية التوحيد التي يلزم حاملو التراخيص بتقديمها الى المجلس لاعتمادها .
- ب- عند فشل حاملي التراخيص في الوصول الى اتفاق على شروط التوحيد خلال (180) مائة وثمانين يوما من تاريخ اشعارهم بتقديم الاتفاق ، عندئذ يبت المجلس في الخلاف الحاصل بينهم خلال (90) تسعين يوما من تاريخ انتهاء المدة المذكورة .
- ثانيا- يتم التطوير بعد موافقة المجلس على التدابير الضرورية لحماية مصالح الشعب العراقي في حالة اكتشاف بترولي يمتد من مناطق إنتاج مصرح بها إلى مناطق إنتاج غير مصرح بها.
- ثالثا- يتخذ مجلس الوزراء الإجراءات اللازمة لحماية مصالح عموم الشعب العراقي في الاكتشافات البترولية التي تمتد إلى خارج حدود العراق .

الفصل الرابع

استغلال الغاز

المادة 26-

- أولاً- يتم التعامل مع الغاز على أنه مصدر بترولي هام يمكن استغلاله لتوليد عوائد اضافية و بوجه خاص للأغراض الآتية :
- أ- حقن الغاز في المكامن المناسبة .
- ب- توليد الطاقة .
- ج- الصناعات البتروكيميائية والكيميائية.
- د- الاستخدامات المنزلية.
- هـ- العمليات الصناعية.
- و- التصدير.

- ثانيا- تلتزم شركة النفط الوطنية العراقية وحاملي تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج بتحقيق الاستثمار الامثل للكميات المنتجة الفائضة من الغاز وفق الأغراض المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة او تسليم الكميات الفائضة من الغاز بعد معالجتها ، الى الحكومة

الاتحادية بدون كلفة عند حدود الحقل حسب العقد و تكون الكلف التي يتحملها حاملو تراخيص التنقيب و التطوير و الانتاج قابلة للاسترجاع لهم.

المادة 27-

اولا- لشركة النفط الوطنية العراقية وحاملي تراخيص التنقيب والتطوير والانتاج استخدام الكميات اللازمة من الغاز المصاحب ، دون مقابل، في العمليات البترولية .
ثانيا- تقوم شركة النفط الوطنية العراقية وحاملو تراخيص التنقيب والتطوير والانتاج ضمن خطة تطوير الحقل، باقتراح خطط مثلى لاستخدام الغاز المصاحب أو التصرف به.
ثالثا- يسلم الغاز المصاحب الذي يتم إنتاجه من الممكن ولا يتم استخدامه في العمليات البترولية أو يعاد حقنه في الحقل إلى الوزارة دون مقابل وفق احكام المادة 26/ثانيا.

المادة 28-

لايجوز حرق الغاز الا في حالات التدشين وفحص المنشآت وتحوطات السلامة أو خلال فترة انتظار اكتمال مرافق نقل الغاز خلال السنة الاولى من الانتاج على ان تكون الكميات المحروقة ضمن الحد الأدنى المحدد بموجب العقد ، وان يتم اعلام الوزارة بذلك .

المادة 29-

اولا- ان تطوير وانتاج الغاز او المكونات السائلة منه الناتجة من اكتشاف الغاز غير المصاحب سوف تخضع لموافقة الوزارة لخطة تطوير الحقل المدعمة باتفاقية / اتفاقيات موقعة لبيع الغاز من الاكتشاف والى موافقة مجلس الوزراء .وفي حالة انه سيتم انتاج بترول سائل فقط ، فيجب تقديم مخطط لاعادة حقن الغاز او اي مخططات اخرى مقبولة للتصرف به في خطة تطوير الحقل .

ثانيا- يسري حكم المادة(28) من هذا القانون على الغاز غير المصاحب.

الفصل الخامس

النقل

المادة 30-

أولاً- تكون ملكية خطوط الأنابيب الرئيسة للحكومة الاتحادية .

ثانياً-تلتزم شركة النفط الوطنية العراقية بصفتها الناقل وحاملو تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج بنقل بترول الطرف المتعاقد مع الشركة أو الوزارة وفق معايير تجارية معقولة ، ويشترط لذلك ما يأتي :

أ- أن تكون الطاقة الاستيعابية لخط الأنابيب متوفرة.

ب- أن لا توجد مشاكل فنية غير قابلة للتذليل تمنع مثل هذا الاستخدام لخط الأنابيب.

ج- أن تضع الوزارة بالتعاون مع الهيئات الإقليمية والمحافظات المنتجة أنظمة توفر التفاصيل عن بدائل نظام استخدام الطرف المتعاقد معها أو مع الشركة لخطوط الأنابيب.

ثالثاً- أ- يحال النزاع المتعلق بالمعايير التجارية لنقل البترول في خط الأنبوب الرئيسي أو خط أنبوب الحقل للنفط أو للغاز أو توفير الطاقة الاستيعابية غير المستغلة في خط الأنابيب المعني أو المقترح بزيادة طاقته الاستيعابية، إلى الوزارة لحله بالتعاون مع الهيئة الإقليمية والمحافظات المنتجة.

ب- عند تعذر الوصول إلى حل فيتم حسم النزاع وفق الاجراءات المنصوص عليها في المادتين (44) و(45) من هذا القانون.

المادة 31-

أولاً - أ- تكون خطوط الانابيب الرئيسة ملكاً لشركة النفط الوطنية العراقية أو أي شركة عراقية عامة مختصة تؤسس لهذا الغرض.

ب- (1) يتم انشاء خطوط الانابيب من الشركة التابعة للشركة المالكة أو من حاملي التراخيص.

(2) يتم تشغيل خطوط الأنابيب من الشركة التابعة للشركة المالكة .

ج- تتولى الشركة الناقلة نقل النفط أو الغاز إلى نقاط تسليم محددة ،على أن تهدف الوزارة وشركة النفط الوطنية العراقية والمشغل، إلى تصميم وتشغيل وصيانة شبكة خطوط الانابيب الرئيسة بمايخدم متطلبات نقل البترول داخل العراق وخارجه .

ثانيا- أ- يخضع إنشاء وتشغيل خط أنابيب رئيسي أو إجراء أية تعديلات جوهرية عليه، لموافقة الوزارة على أساس خطة تطوير توضع لهذا الغرض .

ب- إذا تولت الشركة المختصة الناقلة تنفيذ الخطة بالمشاركة مع الشركات العراقية او الاجنبية، يجب ان يتضمن العقد المبرم معها شروط التمويل والتفويض وبدائل الاستخدام وتشغيل خط الانابيب الرئيسي الجديد أو المعدل، وترفق مع خطة التطوير.

ثالثا- تقوم شركة النفط الوطنية العراقية وحاملو تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج بتسليم النفط والغاز إلى خط الأنابيب الرئيسي عند نقطة أو نقاط التحويل المناسبة، أما نقل النفط الخام أو الغاز بعد نقطة التحويل فتتولى الشركة المختصة نقله بناء على العقد.

رابعا- تتولى الوزارة مسؤولية إدارة العمليات المتعلقة بنقل النفط الخام من خلال خطوط الأنابيب خارج الاراضي العراقية، وتخضع عمليات المتابعة اللاحقة لمسؤولية شركة النفط الوطنية العراقية بموجب العقد والتعليمات الصادرة من الوزارة .

خامسا- يكون أداء جميع الأنشطة المنصوص عليها في هذه المادة وفقا للاساليب المثلى لأدارة شبكة الأنابيب .

المادة 32-

اولا- يمنح عقد التنقيب والتطوير والإنتاج حق الوصول إلى خطوط الأنابيب الرئيسية بشروط تجارية معقولة ، وحق إنشاء وتشغيل خطوط أنابيب الحقل لتسليم النفط أو الغاز من منطقة التعاقد إلى نقطة التحويل تمهيدا للنقل الإضافي بواسطة خط الأنابيب الرئيسي إلى نقطة التسليم.

ثانيا- تلتزم شركة النفط الوطنية العراقية وحاملو تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج بما يأتي :

أ- اعداد وتطبيق خطة تطوير الحقل وإنشاء خطوط أنابيب الحقل الموصولة إلى خط الأنابيب الرئيسي أو أية تعديلات عليها بموافقة الوزارة.

ب- اعداد خطة تطوير خط الانابيب الرئيسي المعدل لتشمل اية اضافات وتعديلات جوهرية على الشبكة القائمة في حالة عدم توفر الطاقة الاستيعابية فيها بموجب العقد النافذ وتقديمها الى المجلس للموافقة.ج- التفاوض مع الشركة المختصة كناقل في شأن استخدام خط الأنابيب الرئيسي وتبليغ الوزارة بتفاصيل المفاوضات.

د- تقديم خطة الغاء التكليف إلى الوزارة قبل (2) سنتين في الأقل من تاريخ الانتهاء المخطط للإنتاج.

الفصل السادس

حماية المصادر البترولية

المادة 33-

تلتزم شركة النفط الوطنية العراقية وحاملو تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج عند استخراج الثروات البترولية بما يأتي :

أولاً- تفادي الهدر، ومنع التسربات من خطوط الأنابيب ، والصيانة المثلى للطاقة في المكنن النفطي بموجب الأساليب المثلى في الصناعة النفطية وفي إدارة شبكة الأنابيب.

ثانياً- تطبيق التكنولوجيات الحديثة و عمليات الحقول البترولية التي تؤدي إلى الاستخلاص الأمثل للمكامن التي تم استهدافها ضمن خطط تطوير الحقل.

ثالثاً- الاستمرار في تحسين المعرفة المكننية من خلال الجمع الأمثل للمعلومات والمراقبة المكننية والتعرف على الوسائل التي تحسن من استخلاص البترول ، وتطبيقها.

المادة 34-

تبنى خطة تطوير الحقل على التحريات الكاملة لبدائل استراتيجيات الاستخراج من أجل اختيار الحل الذي يجمع بين المستوى الأعلى لاستخلاص البترول مع مستويات عليا مقبولة من الإنتاج وبأقل كلفة.

الفصل السابع

ملكية البيانات

المادة 35-

أولاً- تعود ملكية جميع البيانات التي يتم الحصول عليها تبعاً لأي عقد وفق هذا القانون، إلى الحكومة الاتحادية ولا يجوز نشرها أو إعادة إصدارها أو تصديرها دون موافقة مسبقة من الوزارة .

ثانيا-تحدد بنظام داخلي يصدره الوزير ترتيبات وشروط ممارسة الحقوق فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالنفط والغاز ومنها التقارير الجيولوجية والجيوفيزيائية والبيانات الهندسية والعينات والمجسات ومسوحات الآبار سواء أكانت مشتقة أم أولية أم معالجة أم مفسرة أم محللة.

ثالثا- تجهز الوزارة شركة النفط الوطنية العراقية والهيئات الإقليمية بنسخ من المعلومات النفطية المتوفرة لديها وتتولى الشركة والهيئات الإقليمية تجهيز الوزارة بصورة مستمرة بالمعلومات المستجدة الناتجة عن العمليات البترولية التي تنفذها .

رابعا- على الهيئة المختصة تجميع وتنظيم البيانات القابلة للاستخدام عن كل المراحل وفي جميع الوجوه المتعلقة بالعمليات البترولية وفق أحكام هذا القانون والأنظمة البترولية والحفاظ عليها بحالة جيدة .

المادة 36-

أولاً- يحضر حيازة أو بيع أو شراء أو نقل أو تسليم أو التعامل مع المعلومات والبيانات المنصوص عليها في البند (ثالثا) من المادة (35) من هذا القانون مالم ينص العقد على خلاف ذلك.

ثانيا- مع عدم الإخلال بأي عقوبة ينص عليها القانون، يعاقب المخالف لأحكام البند (أولاً) من هذه المادة بمصادرة البيانات، وللوزارة حق المطالبة بالتعويض.

المادة 37-

أولاً- للهيئة المختصة منح حامل الترخيص اجازة لحيازة أو بيع أو شراء أو نقل أو تسلم البيانات القديمة المتعلقة بالنفط والغاز سواء أكانت مشتقة أم أولية أم معالجة أم مفسرة أم محللة، شرط أن يزود الهيئة المختصة بتلك البيانات أو نسخة منها .

ثانيا- للهيئة المختصة ان ترفض منح الاجازة المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة اذا وجدت سببا يبرر ذلك.

الفصل الثامن

التفتيش

المادة 38-

أولاً- للهيئة المختصة أو من تخوله تفتيش المواقع التي تمارس فيها العمليات البترولية وتشمل المباني والمنشآت والأماكن والقيود والبيانات المحفوظة لدى شركة النفط الوطنية العراقية و حاملي تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج.

ثانياً- لايجوز للهيئة المختصة أثناء القيام بالتفتيش ان تتدخل في العمليات البترولية دون مبررات معقولة الا اذا تعلق الامر بالحفاظ على البيئة والصحة المهنية والسلامة الصناعية او بالحفاظ على الثروة البترولية ، وفق القوانين والانظمة النافذة.

ثالثاً- تحدد شروط التفتيش بنظام داخلي يصدرها المجلس .

الفصل التاسع

انتهاء التكليف

المادة 39-

أولاً- يتم تحويل ملكية جميع الأعمال والمرافق إلى الهيئة المختصة على أن يتم تحويل هذه الممتلكات الى السلطة الاتحادية المعنية أو الى الوزارة وهي بحالة التشغيل الفعلي ، عند إنتهاء عقد التنقيب والتطوير والإنتاج أو عقد خط الأنابيب الرئيسي.

ثانياً- تصبح جميع كلف استعادة الموقع والكلف المبينة في خطة انتهاء التكليف مستحقة عند تحويل الملكية.

ثالثاً- يجب أن تتضمن خطة تطوير الحقل وخطة تطوير الأنابيب الرئيسة المقدمة الى المجلس بيانا مفصلا لخطة إنتهاء التكليف.

الباب الرابع
الاحكام المالية
الفصل الاول
الواردات البترولية

المادة 40-

اولا- تشمل الواردات البترولية المبالغ المستحصلة من مبيعات النفط و الغاز و الربيع و مكافآت التوقيع و مكافآت الانتاج عن العقود النفطية مع الشركات العراقية والاجنبية ويتم توزيعها بشكل عادل على الشعب و ينظم ذلك بقانون.

ثانيا"- يؤسس صندوق يسمى (صندوق المستقبل) تودع فيه نسبة من فائض الواردات البترولية لضمان حقوق الاجيال القادمة. و تحدد تشكيلات الصندوق ومهامه وكيفية ادارته بقانون .

الفصل الثاني
الالتزامات المالية

المادة 41-

اولا- تلتزم شركة النفط الوطنية العراقية والشركات التابعة لها و حاملو تراخيص التنقيب والتطوير والانتاج بأداء ماياتي :-

أ- الربيع (حقوق الملكية) على النفط المنتج من مناطق التطوير والانتاج بواقع (12.5%) انثي عشر ونصف من المائة من الانتاج الاجمالي محسوب من مدخل شفة الربط الى خط الانبوب الرئيسي ويتم تحصيله اما عينا او نقدا حسب خيار الوزارة، واذا كان نقدا فيتم احتسابه وفق سعر السوق السائد .

ب- الضرائب وفق القانون .

ج- الرسوم الكمركية.

ثانيا- تخضع حسابات الشركات النفطية العاملة في العراق لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية فيما يتعلق بنشاطاتها داخل العراق.

ثالثا- للأجنبي استثمار عوائد حصته وفق القانون العراقي وله أن يحول اسهم حصته وفقا للفقرة (هـ) من البند (اولا) من المادة(9) من هذا القانون .

المادة 42-

اولا- لحاملي التراخيص تحويل الارباح الصافية المتأتية من العمليات البترولية الى خارج العراق بعد دفع الضرائب المستحقة عليهم وفق القانون.

ثانيا- على شركة النفط الوطنية العراقية و حاملي تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج أن تملك وتحفظ بسجلات حسابية باللغة العربية وفق شروط العقد ومتطلبات القوانين المتعلقة بالضرائب وإعداد وتقديم البيانات المالية إلى الوزارة وديوان الرقابة المالية .

الباب الخامس

احكام عامة

الفصل الاول

نشر المعلومات

المادة 43 -

اولا- تقوم الهيئة المختصة بنشر الانشطة المتعلقة بالنفط والغاز - اثناء القيام بها- في صحيفتين يوميتين محليتين وأية وسيلة اعلام اخرى ، ومنها :

أ- العوائد والدفعات العينية والإيصالات التي تزيد على (1) مليار دينار عراقي والتي يتم تسليمها لاي جهة تمثل الدولة او القطاع العام والمتأتية من اي نشاط له علاقة بالنفط والغاز، ويدخل في مفهوم العوائد واردات بيع النفط الخام والغاز ومشتقاتهما ومكافآت التوقيع والإنتاج وحقوق الملكية وعوائد بيع الموجودات والضرائب والرسوم و الحصّة من الائتلافات في مجال النفط والغاز والنشاطات التجارية الناجمة عن العقود في النفط

والغاز ومشتقاتهما والعائد من الاستثمار على مدخولات النفط والغاز، واي مدفوعات ناجمة او متحصلة من الانتاج التجاري للهيدروكربونيات.

ب- عوائد استعمال وتوزيع النفط والغاز بما في ذلك التوزيع فيما بين الهيئات الحكومية.

ج- العقود المهمة ماليا ذات الصلة بالتنقيب والتطوير والانتاج والمعالجة والتسويق للمصادر البترولية في العراق.

د- العقود المهمة ماليا المتعلقة بطلب العروض لتوريد الخدمات والسلع لاغراض صناعة النفط والغاز من اي جهة تمثل الدولة او القطاع العام .

هـ- التقرير السنوي للمجلس .

و- التقارير السنوية والفصلية لشركة النفط الوطنية العراقية والشركات التابعة لها بما في ذلك الميزانيات المدققة وفق معايير المحاسبة الدولية.

ز- اي معلومات اخرى ينص هذا القانون او الانظمة الصادرة بموجبه على نشرها .

ثانيا- لايسري حكم البند (اولا) من هذه المادة على المعلومات غير المالية .

ثالثا- يعد باطلا اي شرط او اتفاق من شأنه ان يحجب الوصول الى وثائق او معلومات واجب نشرها بمقتضى البند (اولا) من هذه المادة ، او يهدف الى ذلك .

رابعا- يصدر المجلس نظاما داخليا لتسهيل تنفيذ احكام هذه المادة بما في ذلك بيان الاسس المعتمدة لاعتبار العقد ذا اهمية مالية ونطاق الاستثناء الوارد في البند (ثانيا) من هذه المادة .

المادة 44-

أ- يعتبر عقد الترخيص باطلاً اذا انتهك قوانين جمهورية العراق وبالات القوانين الخاصة بمكافحة الفساد .

ب- الشخص المخول الذي يخرق قوانين جمهورية العراق الخاصة بمكافحة الفساد قد يلغى عقد الترخيص العائد له او يلغى جزء منه وسيضمن كل عقد ترخيص بنداً يشير الى هذا الشرط .

ج- اي شخص يخرق قوانين جمهورية العراق الخاصة بمكافحة الفساد قد يحاكم حسب القانون .

الجنائي النافذ في العراق .

الفصل الثاني

حل النزاعات

المادة 45 -

اولا- يتم حل النزاعات التي تنشأ حول تفسير وتطبيق هذا القانون او الانظمة الصادرة بموجبه عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية وبما يمليه مبدأ حسن النية.

ثانيا- اذا لم يتم حل النزاع بالاتفاق، يحال الموضوع الى الوزير لحله بالتشاور مع حاملي التراخيص المعنيين.

ثالثا- اذا تعذر الوصول بحسن نية الى حل ، يحال النزاع الى التحكيم او الى السلطات القضائية ذات الاختصاص بحسب الاتفاق المنصوص عليه في العقد.

رابعا- أ- يطبق في التحكيم بين الهيئة المختصة والمستثمرين الأجانب من حيث الموضوع ، القانون العراقي، ومن حيث الشكل تراعى أنظمة إجراءات التحكيم لغرفة التجارة الدولية في باريس او جنيف أو المركز الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي في القاهرة وفقا للاتفاق المنصوص عليه في العقد.

ب- يتضمن العقد شروط تعيين المحكمين والحكم الفصل ومقر التحكيم ونفقات التحكيم والمدة المحددة لأصدار القرار.

ج- للهيئة المختصة ايقاف العمل محل النزاع عند اللجوء الى التحكيم ولحين صدور قرار التحكيم .

المادة 46 -

اولا- يكون عقد الترخيص باطلا" اذا خالف احكام هذا القانون والتشريعات النافذة .

ثانيا- يسري القانون العراقي على تفسير العقود التي يتم ابرامها وفق احكام هذا القانون وعلى تنفيذها .

المادة 47-

اولا- باستثناء احكام البند (ثانيا) من هذه المادة، على الوزارة مراجعة جميع عقود التنقيب والتطوير والانتاج المبرمة مع أية جهة قبل نفاذ هذا القانون خلال (90) تسعين يوما من تاريخ نفاذه لتكون منسجمة مع احكام هذا القانون، ومن ثم ايداعها الى مكتب المستشارين المستقلين لتقويمها ورفع التوصية بها الى المجلس ، ويكون قرار المجلس بشأنها باتا وملزما .

ثانيا- تتولى الهيئة المختصة في اقليم كردستان مراجعة جميع عقود التنقيب والانتاج المبرمة مع اية جهة قبل نفاذ هذا القانون لتكون منسجمة مع الاهداف والاحكام العامة له لتحقيق اعلى منفعة اقتصادية للشعب العراقي مع مراعاة الظروف الموضوعية التي ابرمت فيها وذلك خلال فترة لاتزيد عن ثلاثة اشهر من صدور القانون ، ويتولى مكتب المستشارين المستقلين تقييم العقود المشار اليها في هذه المادة بعد المراجعة ويكون رأيه ملزما فيما يتعلق بالتعامل مع هذه العقود.

المادة 48-

اولا- يكون استعمال الأراضي لغرض القيام بالعمليات البترولية والاستفادة منها وفق القانون، على ان يراعى ما يأتي :

أ- ان تكون مدة حق الاستعمال والمنفعة من الأرض مساويا" لمدة العقد.

ب- ان تكون للأرض التي تقع فيها المنشآت البترولية محرمات تحدد بموجب تعليمات يصدرها الوزير.

ج- تعويض مالكي الارض ضمن منطقة التعاقد عن الاضرار التي تنتجم عن العمليات البترولية.

ثانيا- في الحالة التي يكون فيها مالك الأرض أو صاحب حق التصرف أو حق المنفعة عراقيا، يتم استئجار الأرض منه وفق القانون .

المادة 49 -

في حالة اجراء تعديلات ادارية على حدود الاقاليم والمحافظات المنتجة او تأسيس اقاليم جديدة فسيتم التعامل مع المناطق التي سيشملها التغيير وفقاً لاحكام هذا القانون فيما يتعلق بمنح التراخيص وادارة العمليات النفطية .

المادة 50-

لاتسري احكام هذا القانون على عمليات تكرير البترول وتصنيع الغاز واستخداماتهما الصناعية وعمليات خزن ونقل وتوزيع المنتجات النفطية .

المادة 51-

يصدر المجلس انظمة داخلية وتعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة 52 -

لا يعمل باى نص يتعارض مع هذا القانون.

المادة 53-

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الأسباب الموجبة

بالنظر لدخول جمهورية العراق مرحلة جديدة بعد نفاذ الدستور في عام 2006 الذي ارسى مبدأ أن النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم و المحافظات وحدد مسؤوليات و صلاحيات السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم والمحافظات بضمنها ما يختص بقطاع النفط والغاز. ونظرا لكون جمهورية العراق غنية بمصادر البترول المكتشفة وغير المكتشفة، وحيث أن الطاقة الإنتاجية العراقية خلال العقود الماضية واطئة بالقياس الى تلك المصادر ، ونظرا لكون عوائد النفط والغاز تمثل أهم دعائم إعادة تطوير البلاد بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص على أسس مستدامة ورصينة باسلوب منسق و مخطط يأخذ بعين الاعتبار أهداف الدستور بما في ذلك وحدة جمهورية العراق ، و طبيعة المصادر البترولية الطبيعية القابلة للاستنفاد ،ومن أجل تمكين وزارة النفط من التركيز على دورها الرئيس فيما يتعلق بوضع السياسات الاتحادية و التخطيط و الإشراف والمتابعة وتحسين الكفاءة التشغيلية، الامر الذي يتطلب اشراك الهيئات والكيانات التجارية والتقنية الرئيسة بما فيها شركة نفط وطنيه عراقية تجارية مستقلة واعطاء دور للأقاليم والمحافظات المنتجة في العمليات البترولية ومن اجل ضمان فاعلية التنسيق بين هذه الجهات، ومن اجل التحديث والتطوير الإضافي للصناعة النفطية من خلال مشاركة مستثمرين دوليين ومحليين يتمتعون بمهارات عملية وإدارية وتقنية معتمدة بما ينعكس اثره ايجابيا على العائدات البترولية ويساعد في تحديث الخبرات الوطنية في القطاع النفطي ويزيد فاعليتها ،ومن اجل تشجيع القطاع الخاص الوطني المرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقطاع النفط والغاز ودعمه،

شرع هذا القانون .

(عاجل جداً)

وزارة العدل / مكتب رئيس مجلس شورى الدولة

م / مسودة قانون النفط والغاز

تحيل إليكم مشروع قانون النفط والغاز الذي أعدته لجنة النفط والطاقة
واقترحه مجلس الوزراء بجلسته الاستثنائية الثانية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٦
مرفقاً به ملحق عدد أربعة ورسالة بصفتين .
راجين إجراء التدقيقات اللازمة بشأنه من قبلكم وبالتنسيق مع الجهات المعنية
بالموضوع مع استعراض الملاحظات التي أبدتها أثناء مناقشة المشروع من قبل
مجلس الوزراء وإعطاء الموضوع أولوية وأهمية خاصة كونه من المواضيع
الاستراتيجية المهمة التي تتعلق بمستقبل الشعب العراقي .
للتفضل بالاطلاع وإعلامنا بإجراء اتكم بالسرعة الممكنة ... مع التقدير .

المرافقات :

- ملحق عدد (٤) .

- رسالة بصفتين .

علي محسن إسماعيل

الأمين العام لمجلس الوزراء وكالة

٢٠٠٧/٢/



• نسخة منه إلى: -

- رئاسة الجمهورية / مكتب فخامة رئيس الجمهورية ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- رئاسة مجلس الوزراء / مكتب دولة رئيس الوزراء ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- مجلس النواب العراقي / مكتب رئيس الديوان ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- رئاسة الجمهورية / مكتب السيد نائب رئيس الجمهورية د. عادل عبد المهدي ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- رئاسة الجمهورية / مكتب السيد نائب رئيس الجمهورية د. طارق الهاشمي ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- رئاسة الجمهورية / مكتب رئيس الديوان ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- رئاسة مجلس الوزراء / مكتب السيد نائب رئيس الوزراء د. برهم أحمد صالح ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- رئاسة مجلس الوزراء / مكتب السيد نائب رئيس الوزراء د. سلام زكم الزوبعي ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- رئاسة مجلس وزراء إقليم كردستان العراق / مكتب رئيس الديوان ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- رئاسة مجلس الوزراء / مكتب الناطق الرسمي بأسم الحكومة العراقية ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- وزارة النفط / مكتب الوزير ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- وزارة العدل / مكتب الوزير ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- مكتب السيد وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ، للتفضل بالإطلاع .. مع التقدير .
- لجنة الشؤون الاقتصادية / سكرتارية اللجنة ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- لجنة النفط والطاقة / سكرتارية اللجنة ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- مكتب مستشار السيد رئيس الوزراء للشؤون القانونية / للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- مكتب مستشار السيد رئيس الوزراء للشؤون الإدارية / للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- مكتب مستشار السيد رئيس الوزراء لشؤون المتابعة / للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- رئاسة مجلس الوزراء / هيئة المستشارين - مكتب رئيس الهيئة ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- الدائرة القانونية / مكتب رئيس الدائرة ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- دائرة شؤون اللجان / مكتب المدير العام ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- مكتب السيد الأمين العام لمجلس الوزراء / قسم المتابعة ، للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- البريد الدوار .